

٥١

وهو الضمير لكن باعتبار معناه لا لفظه وهو الجمع الغاي
 عليه ولا شك ان الصدر جزم من كل شخص ومثال
 ما اي مضاف وقول جزم من المضاف اليه اي كالجزم
 وليس جزم حقيقة وقول في صفة الاستغناء بالمضاف
 عنه اي المضاف اليه عنه بان يسلط العامل على
 المضاف اليه ويستغنى به عن المضاف انما يقع
 ملة ابراهيم حقيقا كما يقع فعل امر وفاعله مستتر
 وملة صفعل ابراهيم مضاف اليه وحقيقا حال
 من المضاف اليه وهو ابراهيم والملة جزم من
 المضاف اليه اي لعدم مفارقتها له وبشأنه عليها لان
 كل شخص متمثل على ملته وملة زعمها فهي كالجزم
 وقول اذ يصح ان علة لقول والملة جزم وقول بالمضاف
 اليه اي وهو ابراهيم وقول عنها اي الملة بحيث
 تحذف ويبسط العامل عليه وقول فلو قيل ان علة
 للملة وقول يصح جواب له فان لم يكن المضاف
 مما يصح ان يهتز محترز القيود الثلاثة المتقدمة
 لم يجزى الى ان اى لم يجزى الى ان المضاف اليه
 لفقد الشرط المذكور منه وقول فلا تقول جازم
 ان قولك وهو مثال لما فقدت فيه الشرط الثلاثة
 المذكورين ولا يصح كون صاحبة حال من المضافة
 المضاف اليها غلام لان المضاف وصفه كان ليس هو
 المضاف اليه

المضاف اليه وهو هند والماضي عنه في صفة الاستغناء
 به عنه ولا اقتضى وطلب العمل فيه ولا الى الحال بعده
 لكونه لما جاء متا ليس لهم فاعل ولا مصدر ولا
 صفة مشبهة حلا فالفارسي اي الجوز لصحة
 كون صاحبة حال من هند وقول ابن الحص
 المرسند او قول ليس بجيد خير وقول فان ذهب الفارسي
 المرسند لقول ليس بجيد وقول جوازها اي الصورة
 المذكورة وقول ومن نقله اي الجوز عنه اي عن
 الفارسي ابو السعادات ان والحال ان ينصب ان
 فالحال مبتدأ وان حرف شرط جازم وملة ينصب
 من الفعل وتايب الفاعل في محل جزم فعل الشرط
 وبفعل متعلق به وملة صفا من الفعل وتايب
 الفاعل في محل جزم فعل الفعل لان الجمل بعد التكرار
 صفات واوصفة معطوف على بفعل وتايب فعل
 ماض والتايب الثاني والفاعل مستتر والجملة في محل جزم
 فعل صفة والمصروف مقبول للثبوت وهو صفة
 مصروف محذوف والفارسية الجواب وجازم مبتدأ
 وتقدمه خيرها مضاف اليه والجملة في محل جزم
 جواب الشرط وكسر الخاف جازم لقول محذوف
 خير مبتدأ محذوف ومسرعا حال من الضمير المستتر
 في محذوف والجملة في محل جزم فاعل خير

المضاف اليه